Journal of the College of Education for Humanities
University of Thi-Qar \ ISSN:2707-5672
مجلة كلية التربيـة للعلـوم الانسـانيـة
جامعة ذي قار / الرقم المعياري 2707-5672
https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i2

سياسة الرئيس الأمريكي جون كينيدي تجاه بيرو: بين التدخل المباشر و الدعم الحذر من حزيران 1962-1963

أ. م. د حيدر عبد الجليل عبد الحسين
haider.abduljleel@utq.edu.iq

ساره عبد الأمير هاشم
saraabdalameer62@gmail.com
جامعة ذي قار – كلية التربية للعلوم الإنسانية

الملخص

أنّ الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية تجاه بيرو، من قطع العلاقات الدبلوماسية، واستدعاء السفير الأمريكي، وفرض قيود على المساعدات الاقتصادية، لم تكن مجرد رد فعل مباشر على السياسات الداخلية لحكومة بيرو العسكرية، بل كانت تحمل في طياتها رسائل سياسية أوسع. فقد هدفت هذه الخطوات إلى التأثير على سلوك الحكومة البيروفية، وفي ذات الوقت توجيه رسالة تحذيرية إلى بقية دول أمريكا اللاتينية مفادها أنّ الانقلابات العسكرية والخروج عن المسار الديمقراطي، أو التعدي على مصالح الشركات الأمريكية، لن يمرّ دون رد من قبل واشنطن. وهذا يعكس طبيعة السياسة الأمريكية في تلك الحقبة، والتي اتسمت باستخدام الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية كوسائل ضغط لتحقيق أهدافها الجيوسياسية. من جانب آخر، كانت الإدارة العسكرية في بيرو تنظر إلى الاستثمار الأجنبي نظرة براغماتية، معتبرة إياه أداة مهمة لتعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو. ومع ذلك، فإنّ مواقف الفاعلين المحليين تجاه هذا الاستثمار كانت متباينة؛ فرجال الأعمال كانوا يميلون إلى الترحيب بالاستثمار الأجنبي لما يوفره من فرص لتوسيع الأسواق وتعزيز الأرباح، بينما كان بعض الموظفين العموميين يتعاملون معه بحذر، خشية التأثيرات السلبية على السيادة الاقتصادية أو التبعية الخارجية. ويهدف البحث إلى تسليط الضوء على هذه التباينات في المواقف، وتحليل آثارها على السياسات الاقتصادية المتبعة في بيرو خلال تلك المرحلة. فالدولة التي تستقبل الاستثمار الأجنبي عادةً ما تجني فوائد متعدّدة، من بينها ارتفاع معدلات تشغيل اليد العاملة، وزيادة تدفق رؤوس الأموال، ونقل التكنولوجيا الحديثة، وتحسين نوعية القوى العاملة من خلال التدريب والخبرة. وفي المقابل، تستفيد الشركات الأجنبية من دخول أسواق جديدة، وتوسيع نشاطها، وتحقيق أرباح أعلى نتيجة لتقليل التكاليف الإنتاجية في بعض الأحيان. وبالتالي، فإن ارتفاع مستويات المعيشة في الدول المستقبلة للاستثمار يسهم – وإن بصورة غير مباشرة – في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، وهو ما تنظر إليه الولايات المتحدة كعنصر أساسي من عناصر أمنها القومي، حيث ترى في الاستقرار الإقليمي ركيزةً لديمومة مصالحها الاقتصادية والسياسية في نصف الكرة الغربي.

الكلمات المفتاحية: سياسة، بيرو، الولايات المتحدة، الحرب الباردة.

Journal of the College of Education for Humanities
University of Thi-Qar \ ISSN:2707-5672

مجلة كلية التربيـة للعلـوم الانسـانيـة
جامعة ذي قار / الرقم المعياري 2707-5672

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i2

President John F. Kennedy's Policy toward Peru, June 1962–1963”

Dr. Haider Abdul-Jalil Abdul-Hussein Al-Harbiyah
haider.abduljleel@utq.edu.iq

Sara Abdulameer Hashim
saraabdalameer62@gmail.com

Abstract

The measures taken by the U.S. administration toward Peru, including the severing of diplomatic relations, recalling the U.S. ambassador, and imposing restrictions on economic aid, were not merely a direct response to the domestic policies of the Peruvian military government, but also carried broader political messages. These steps aimed to influence the behavior of the Peruvian government, while at the same time sending a warning to other Latin American countries that military coups, deviations from the democratic path, or violations of U.S. business interests would not go unanswered by Washington. This reflects the nature of U.S. policy during that era, characterized by the use of economic and diplomatic tools as means of pressure to achieve its geopolitical goals. On the other hand, the military government in Peru viewed foreign investment pragmatically, considering it a key tool for boosting economic development and achieving growth. However, the positions of local actors toward this investment were diverse; businessmen tended to welcome foreign investment due to the opportunities it provided for market expansion and profit enhancement, while some public officials approached it cautiously, fearing its negative effects on economic sovereignty or foreign dependency. This paper aims to highlight these differences in positions and analyze their impact on the economic policies implemented in Peru during that period. The host country of foreign investment typically reaps several benefits, including increased employment rates, greater capital inflows, technology transfer, and the improvement of the workforce’s skills through training and experience. In contrast, foreign companies benefit from entering new markets, expanding their operations, and achieving higher profits by reducing production costs. Therefore, the improvement of living standards in countries receiving foreign investment indirectly contributes to enhancing political and social stability, which the U.S. views as a fundamental element of its national security, seeing regional stability as the cornerstone of its long-term economic and political interests in the Western Hemisphere.

Keywords: Policy- Peru- U.S.- Cold War.

المقدمة:

اتسمت سياسة الرئيس الأمريكي جون كينيدي تجاه بيرو بين عامي 1962-1963 بدعم الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، حيث شجع كينيدي على الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية في إطار تحالف التقدم في مدة 1962-1963، وكانت سياسة الولايات المتحدة تجاه بيرو تتمحور حول التداعيات السياسية والاقتصادية التي نتجت عن الانقلابات العسكرية والتغيرات في النظام الحكومي. خلال هذه المرحلة، أظهرت الإدارة الأمريكية اهتمامًا خاصًا بالأحداث التي كانت تجري في بيرو، والتي تمثل تحديات كبيرة لأمنها القومي في سياق الحرب الباردة. كانت واشنطن تستخدم الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية، مثل فرض القيود على المساعدات الاقتصادية وقطع العلاقات الدبلوماسية في بعض الأحيان، كوسائل ضغط على الحكومة البيروفية لتحقيق أهدافها. في المقابل، كانت بيرو تسعى لاستعادة استقرارها الاقتصادي والسياسي، مع التركيز على جذب الاستثمارات الأجنبية لتطوير الاقتصاد الوطني.

أولاً: -السياسة الامريكية تجاه البيرو 1962

لقد عملت الانتخابات الرئاسية في بيرو، التي كان من المقرر في 10 حزيران 1962، الكثير لزعزعة الهدوء. وبعد بعض المناورات المعقدة، ظهر ثلاثة مرشحين رئيسيين. دخل رئيس بيرو السابق مانويل أودريا الساحة السياسية كمرشح للاتحاد الوطني أودريستا (اتحاد أودريستا الوطني، أو UNO)، بعد عودته من المنفى في أواخر عام 1961، سعى الأخير الذي وصف نفسه بأنه "اشتراكي اليمين"، إلى جذب تحالف غير عادي من الطبقات العاملة الحضرية ومجموعات الأعمال الصناعية التي استفادت من نظامه السابق، وخاصة برامج الأشغال العامة الواسعة النطاق. بينما وصف مساعد وزير الخارجية لشؤون الدول الأمريكية إدوين مارتن (Edwin Martin) أودريا في عام 1962 بأنه "شخصية محترمة، ولم يعد مرتبطًا بالجيش"، لكن ماضيه الاستبدادي جعله خياراً غير مرجح لتلقي دعم من الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك. وإنّ المرشح الذي بدا أنّه يناسب معظم المتطلبات الأساسية لدعم الولايات المتحدة الأمريكية كتحالف ديمقراطي من أجل التقدم هو المرشح عن الوسط فرناندو بيلوندي تيري (Fernando Belaunde Terry). لقد وعد بيلوندي وحزب العمل الشعبي الذي كان يتزعمه، بإجراء إصلاحات جوهرية بالوسائل الديمقراطية. ومع ذلك، فإن الإدارة الأمريكية لم تكن متحمسة له، وقد ترشح في عام 1956 كمرشح لحزب مع بعض أنصار الشيوعية في صفوفه الدنيا. بقدر ما تعلق الأمر بالإدارة، وكان هناك شك في بيلوندي؛ بسبب قلة أوراقه السياسية المناهضة للشيوعية سبباً كافياً لحجب الدعم عنه. لم يكن مرشح واشنطن المفضل وجهاً جديداً، ولا كان بحلول عام 1962 إصلاحياً إلى حد كبير. والمرشح الثالث كان فيكتور راؤول هيا دي لا توري (Victor Raúl Haya de la Torre)، مؤسس وزعيم حزب APRA. ورغم حرص الإدارة الأمريكية على عدم قبول هيا دي لا توري علناً، ولم يكن سراً وأنّ الولايات المتحدة الأمريكية كانت تأمل أن يكون هو المرشح الذي يظهر بالفوز. وبدت الأسباب واضحة ففي شباط 1962، كتب مساعد وزير الخارجية لشؤون البلدان الأمريكية روبرت وودوارد أنّ هيا دي لا توري كان مرشحهم؛ لأنّ حزب APRA كان أقوى قوة مناهضة للشيوعية في بيرو. ونقل المساعد الخاص لكينيدي آرثر شليزنجر الابن (Arthur M. Schlesinger, Jr)(Toropov, 2000) عن السفير الأمريكي لدى بيرو لوب قوله تقريباً الشيء نفسه مضيفاً أنّ حزب APRA كان "أفضل وسيلة لإبعاد الطبقة العاملة عن الشيوعية ". وأجاب الصحفي الأمريكي اليساري كارلتون بيلز (Carleton Beals)(Eaman, 2021) أنّ التحالف الشعبي الثوري الأمريكي من قام بذلك.

ونتيجة لذلك، فإن موجة التفاؤل التي بدت واضحة في أوساط إدارة الرئيس جون كينيدي بشأن انتخاب فيكتور راوول هيا دي لا توري في بيرو، كممثل للتيار الإصلاحي ذي التوجهات التطورية المنبثق عن الطبقة الوسطى، لم تكن تفاؤلاً عشوائيًا أو خاليًا من الأسس الواقعية. بل تعزز هذا التفاؤل بصورة ملحوظة عندما عمد المسؤولون الأمريكيون إلى تحليل نوايا المرشحين الآخرين، وقياس ما قد يعنيه صعودهم إلى سدة الحكم بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة ليس فقط في بيرو، بل في عموم نصف الكرة الغربي. فقد كان هناك وعي متزايد في واشنطن بأن صعود أنظمة غير متوافقة مع الأجندة الأمريكية، سواء أكانت ذات توجهات يسارية راديكالية أم قومية معادية للهيمنة، قد يؤدي إلى تقويض الاستقرار الإقليمي ويمنح الاتحاد السوفيتي فرصة لتعزيز نفوذه في أمريكا اللاتينية في ذروة الحرب الباردة. وفي هذا السياق، برز المرشح فيرناندو بيلوندي تيري كخيار مفضل آخر لدى الدوائر الأمريكية، خاصة وأن حملته الانتخابية كانت قائمة على برنامج إصلاحي شامل، تضمن مقترحات لإصلاح الأراضي بهدف معالجة التفاوتات الهيكلية في ملكية الأرض، بالإضافة إلى الترويج لبرامج المساعدة الذاتية التي تهدف إلى تحفيز المجتمعات المحلية على المشاركة في تطوير أوضاعها، فضلاً عن إطلاق مشاريع كبرى

للأشغال العامة لتوفير فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي. وقد انعكست هذه السياسات المقترحة كإشارات إيجابية لصانعي القرار في واشنطن، حيث تم النظر إلى بيلوندي كقائد معتدل يسعى إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في دولة الأنديز ضمن إطار النظام الديمقراطي، دون المساس بالمصالح الأمريكية أو الخروج عن مسار التحالف مع الغرب. (Contreras P. C., Struggles for Moderization: Peru and the United States 1961-1968, 2011)

فضلاً عن ذلك كان لهيا دي لا توري علاقات وثيقة مع الكوبيين المناهضين لكاسترو في بيرو، وأنّ هيا كان مرشح وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وكان يحصل على دعم من الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من حماس الأخيرة لهيا لا توري، إلّا أنّ الشخصيات الرئيسة في الجيش البيروفي أكدوا تماماً أنّهم يعارضون بشدة ترشيحه، وإذا تم انتخابه فإن الجيش لا بد أن يتحرك بكل قواه لمنع تنصيبه رئيساً. وإدراكاً لتلك المقاومة، عمل السفير الأمريكي لوب والإدارة الأمريكية بشكل مضطرب لمنع التدخل العسكري، وهو مسار عمل من شأنه أن يتعارض مع المثل الديمقراطية للتحالف من أجل التقدم. وفي الأشهر التي سبقت الانتخابات، التقى السفير لوب وآخرون في مناسبات عديدة مع القادة السياسيين والعسكريين في بيرو، وحذروهم من أنّ عواقب الانقلاب قد تؤدي إلى قطع الاتصالات الدبلوماسية وتعليق المساعدات الاقتصادية الأمريكية. كما زعموا أنّ التدخل العسكري لن يؤدي إلّا إلى تعزيز اليسار المؤيد لكاسترو. وللتأثير على الجيش البيروفي، وبناءً على طلب السفير لوب، جاءت مجموعة من كبار ضباط الجيش الأمريكي إلى ليما لمحاولة التأثير على زملائهم البيروفيين للكف عن مسارهم المقصود. (Walter, 2010, p. p.17)

كرر السفير لوب تلك الآراء وقال أيضاً إنّه إذا هُزم حزب APRA وأصبح بيلوندي أو أوديريا الرئيس المنتخب لبيرو، فلا بد أن تواجه الولايات المتحدة الأمريكية "سلسلة من المشاكل الصعبة التي يتعين عليها مواجهتها في بيرو". قبل أقل من شهرين من الانتخابات الوطنية، أبلغ السفير لوب الإدارة الامريكية أنَّ "الشيوعيين السابقين، والشيوعيين المتنافرين، والمتعاطفين مع الشيوعية، وإلى حد ما، أعضاء الحزب الشيوعي قدموا دعماً هائلاً لكل من بيلوندي وأودريا، والأهم من ذلك، أنَّ حقيقة رفض كل من أوديريا وبيلوندي التنصل من الدعم الشيوعي لم تؤدي إلّا إلى التشكيك في مؤهلاتهم الناقصة بالفعل في مناهضة الشيوعية. وخلص لوب إلى أنَّ رئاسة أودريا مثلت الماضي أكثر من تمثيلها للمستقبل، وأنَّ فوز بيلوندي يعني "دفعة كبيرة للحياد" في المنطقة من شأنها أن تقدم لإدارة كينيدي "مشكلة حقيقية في الاستراتيجية والتكتيكات في محاولة لكسب بيلوندي إلى أي شيء مثل الموقف المؤيد للولايات المتحدة الأمريكية." وبينما توقع لوب أنَّ أياً من الحكومتين لن تتحول حتماً إلى مناهضة لأميركا أو مؤيدة للشيوعية، فقد حذر المسؤولون في واشنطن بشدة من أنَّ إدارة بيلوندي أو أودريا ربما "تنحاز إلى العناصر الشيوعية والمؤيدة للشيوعية" في جهودها الرامية إلى زعزعة الاستقرار في محاولتها لكسر حزب APRA." من الواضح أنَّ الانتخابات الوطنية البيروفية المقرر اجراؤها في حزيران 1962، نظراً للقاعدة الشعبية الكبيرة التي حظي بها المرشحون الثلاثة الرئيسيون، أصبحت واحدة من أكثر الانتخابات أهمية وتنافساً منذ أعوام عديدة. (Contreras P. C., 2011, pp. 111-112)

ومع اقتراب موعد الانتخابات في حزيران عام 1962، أصبح من الواضح على نحو متزايد أنّ أياً من تلك الجهود لن ينجح. وعليه أشارت برقية من وزير الخارجية الأمريكية دين راسك إلى السفارة الأمريكية في ليما في 7 حزيران عام 1962، إلى أنّ التدخل العسكري كان أمراً مفروغاً منه تقريباً، وإزاء ذلك أوضحت ردود الفعل الأمريكية المحتملة في حالة حدوث مثل ذلك الإجراء. وكان توقع الإدارة الامريكية والنظرة الأكثر نبوءة. عندما توقعت انتصار حزب APRA وزعيمه هيا لا توري، وسرعان ما تبعه تدخل عسكري، الذي لا بد أن يؤدي بدوره إلى تعليق الاتصالات الأمريكية البيروفية، واستدعاء السفير، وحجب برامج المساعدات. لم يكن لذلك التوقع فرصة كبيرة لإجبار القوات المسلحة على التنحي فوراً بمجرد وصولها إلى السلطة، وكان راسك يأمل في أفضل الأحوال في التوصل إلى نوع من التسوية التي من شأنها أن تؤدي إلى العودة إلى السيطرة المدنية. ومع مرور الوقت حدث ما كان متوقعاً. أشرفت على الانتخابات القوات المسلحة، وكان هناك اتفاق عام على أنها جرت بنزاهة وأمانة كبيرة. وعلى الرغم من العدد الكبير من المرشحين، ذهبت معظم الأصوات إلى المتنافسين الثلاثة الرئيسيين. وعليه لم يتمكن أي من الثلاثة من تحقيق الثلث الإجمالي المنصوص عليه دستورياً، على الرغم من أنّ هيا لا توري، الذي حصل على 32.95 %، أما بيلوندي حصل بنسبة 32.13 في المئة، وأودريا الذي حصل على 28.88 %. (Walter, 2010, p. 17)

ومع استمرار عملية فرز الأصوات بوتيرة بطيئة، واصلت الولايات المتحدة الأمريكية جهودها الحثيثة لمنع وقوع تدخل عسكري في بيرو، وذلك في12 من حزيران عام 1962. غير أن تلك الجهود باءت بالفشل، إذ أصرّ الجيش البيروفي بشدة على موقفه الرافض لترشح فيكتور راؤول هيا دي لا توري وحزبه، معتبراً فوزه تهديداً مباشراً للنظام السياسي والاستقرار الداخلي. في المقابل، ادعى حزب هيا وقوع عمليات تزوير انتخابي في عدد من المناطق التي كانت تُعرف بدعمها التقليدي له، مما زاد من حالة الاحتقان السياسي. وفي خضم هذا التصعيد، مارست بعض الأطراف ضغوطاً على الرئيس البيروفي مانويل برادو، طالبةً منه إلغاء نتائج الانتخابات والدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة. إلا أن الرئيس برادو رفض هذا المطلب بشكل قاطع، رغم تصاعد حدة التهديدات العسكرية التي صدرت عن قادة الجيش في الأيام التي سبقت الانقلاب. وفي محاولة لاحتواء الوضع، أرسل وزير الخارجية الأمريكي دين راسك برقية عاجلة إلى السفير الأمريكي في ليما، جون و. لوب، يوصيه فيها ببذل كل جهد ممكن لدعم الرئيس برادو، بما في ذلك تقديم أي نوع من المساعدة، سواء كانت سياسية أو مادية، من أجل تثبيته في موقعه ومنع الانقلاب. وقد أعرب الرئيس برادو عن امتنانه لهذا الدعم الأمريكي، إلا أنه تحدث بلهجة حزينة وصريحة، قائلاً إنه لا يوجد ما يمكن للولايات المتحدة أن تفعله – لا سراً ولا علناً – لإنقاذ الوضع. وكان هذا التصريح يعكس بدقة شعوراً عميقاً بالتشاؤم والاستسلام أمام واقع معقد لا يملك فيه حلفاء الخارج تأثيراً مباشراً. (Dietz, Urban Poverty Political Participation and the State Lima 1970-1990, 1998)

وعليه ففي شهري شباط وآذار 1962، تلقى مسؤولو السفارة الأمريكية في ليما "مؤشرات مثيرة للقلق" من كبار الضباط العسكريين بأنّهم لن يخدموا في ظل حكومة أبريستا (APRA) وأنّهم "قد يلجؤون إلى انقلاب إذا لزم الأمر" لعرقلة هيا دي لا توري وحزبه من الوصول إلى السلطة. في انعكاس لمشاعر الحركة المناهضة لأبريستا على نطاق واسع في القوات المسلحة البيروفية، حذر وزير البحرية نائب الأدميرال غييرمو تيرادو لامب (Guillermo Tirado Lamb) السفير لوب من أنَّ بعض الأحزاب "التي شربت في الأصل من النوافير الشيوعية" قد غيرت برامجها السياسية فقط كوسيلة مناسبة للوصول إلى السلطة. ذكر ضابط عسكري آخر رفيع المستوى المثلية الجنسية المزعومة لهيا دي لا توري والتلقين طويل الأمد المناهض لحزب APRA في القوات المسلحة كعوامل حفزت عداء الجيش للحزب وزعيمه. وبناءً على اقتراح السفير لوب، استدعته وزارة الخارجية إلى واشنطن في منتصف آذار حتى يتمكن من مقابلة الرئيس كينيدي ويأخذ معه آراء الرئيس الشخصية إلى بيرو. في ذلك الاجتماع أخبر لوب كينيدي أنَّ "انتصار حزب APRA كان ممكناً" وأكد لوب على أنّ تحاول الإدارة الامريكية لمنع التدخل العسكري في حالة انتصار حزب APRA، فأذن الرئيس كينيدي للسفير لوب بأن ينقل للجيش البيروفي بأنَّ الولايات المتحدة الأمريكية "ملتزمة في حماية نصف الكرة الأرضية، وفي نظر شعبها والكونغرس، بدعم الحكومات الدستورية غير الشيوعية في جميع أنحاء نصف الكرة الأرضية". علاوة على ذلك، يمكن للسفير لوب أن يحذرهم من أنَّ واشنطن تجد أنّه من المستحيل الاعتراف بحكومة عسكرية، ومواصلة برنامج مساعداتهم بمثل تلك الحكومة. (Contreras p. C., 2011, pp. 114-115)

منذ مطلع عام 1962، أخذ القلق الأمريكي من تكرار النموذج الكوبي يتصاعد بوتيرة ملحوظة، إذ بات شبح "كوبا ثانية" يُؤرق صانعي القرار في واشنطن، لاسيما بعد أن كشفت الثورة الكوبية عن هشاشة الأنظمة الحليفة للولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية أمام المدّ الراديكالي. وفي هذا السياق، شدد الرئيس جون كينيدي وإدارته في مناسبات متعددة على أن السبيل الأنجع لتجنب تكرار السيناريو الكوبي يتمثل في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن ضمن إطار ديمقراطي يكفل الاستقرار السياسي ويُبعد شبح الانقلابات والعنف. وقد انعكس هذا التوجه في سياسات "التحالف من أجل التقدم"، الذي أطلقه كينيدي كمبادرة طموحة لدعم بلدان أمريكا اللاتينية. وبالنسبة لبيرو، فقد كانت الإدارة الأمريكية تراقب الوضع عن كثب، خاصة مع تصاعد التوترات الداخلية. وقبيل وقوع الانقلاب، وجهت إدارة كينيدي تحذيرات واضحة إلى القيادة البيروفية، مفادها أن واشنطن ستلجأ إلى قطع العلاقات الدبلوماسية وتعليق جميع أنواع المساعدات الاقتصادية والمالية إذا أقدم الجيش على انتهاك الدستور وتقويض النظام الديمقراطي القائم، مما يعكس جدية الولايات المتحدة في ربط دعمها بشروط تتعلق بالشرعية السياسية واحترام الحقوق الدستورية. (Hybel, The Making of Flawed Democracies in the Americas: The United States-Chile-Argentin- and Peru, 2020)

وإزاء تصاعد التوتر السياسي في بيرو خلال صيف عام 1962، بادر السفير الأمريكي في ليما، جون لوب (John Wesley Jones Loeb)، إلى عقد لقاء مهم في وقت لاحق من شهر تموز مع وزير الحرب البيروفي، الجنرال أليخاندرو

كوادرا رافينيس (Alejandro Cuadra Ravenes). خلال اللقاء، أعرب الجنرال عن تفهمه لمواقف الرئيس كينيدي، ولا سيما فيما يتعلق بجهوده الرامية إلى ضمان أن تجري الانتخابات البيروفية بحرية ونزاهة، مشددًا على أنه يقرّ بنتائج الانتخابات ويحترمها. غير أن كوادرا رافينيس أوضح، في الوقت ذاته، أنه "غير قادر على تقديم أي ضمانات بشأن التزام الجيش الكامل بالديمقراطية، نتيجة 25 عامًا من التلقين العسكري المعادي لحزب الـ APRA"، وهو الحزب الذي أثار مخاوف المؤسسة العسكرية لعقود. وعلى الرغم من اقتناع بعض المسؤولين الأمريكيين في بيرو بأن الجنرال كوادرا كان صادقًا في مسعاه لضمان انتخابات نزيهة، فإن إدارة كينيدي لم تكتفِ بذلك، وفضّلت تعزيز جهودها الاستباقية لضمان عدم انزلاق الوضع نحو انقلاب عسكري. فقررت إرسال ضابط أمريكي متقاعد لإجراء اتصالات مباشرة وغير رسمية مع كبار الضباط في المؤسسة العسكرية البيروفية، بهدف توضيح الموقف الأمريكي وإقناعهم بخطورة مخالفة المسار الدستوري. كما أوعزت الإدارة إلى وكالة المعلومات الأمريكية (USIA) بإطلاق حملة دعائية إعلامية داخل بيرو تُروّج لقيم الديمقراطية وتُعزز شرعية الدستور، في محاولة للتأثير على الرأي العام والقيادات العسكرية على حد سواء. ومع ذلك، لم تُثمر هذه الجهود النتائج المرجوّة، إذ بقيت المؤسسة العسكرية البيروفية متوجسة من المسار الديمقراطي، ما مهد الطريق لاحقًا لتدخلها المباشر في العملية السياسية. (C.Contreras, 2011, pp. 114-115)

يلاحظ أنّه على الرغم من محاولات الإدارة الأمريكية لمنع حدوث انقلاب في بيرو إلّا أنّه حدث عكس ما أرادت وبحلول 18 تموز عام 1962، تحركت القوات المسلحة البيروفية، متحدية كل الضغوط الأمريكية ضد حكومتهم. ووفقاً للجيش، كانت اتهامات تزوير الانتخابات هي الدافع الرئيس لأفعالهم. وفقًا لإدوين مارتن مساعد وزير الخارجية وآخرين، كان شبح التوصل إلى اتفاق بين حزب APRA، وأودريا هو الذي أدى إلى تحرك القوات المسلحة. (Dietz, 1998, pp. 46-47) ولكن عندما استولى القادة العسكريون في بيرو على السلطة عن طريق الانقلاب في 18 تموز 1962، وجدوا أنّ من السهل تبرير تصرفاتهم أمام الرأي العام المحلي والدولي، إذ كانت الأوضاع السياسية تشهد حالة من الجمود والارتباك. فقد أسفرت الانتخابات الرئاسية التي جرت في ذلك العام عن نتائج غير حاسمة، إذ لم يتمكن أي من المرشحين الثلاثة البارزين من الحصول على النسبة المطلوبة للفوز وفقًا لما ينص عليه الدستور، والتي كانت تُقدر بثلث الأصوات على الأقل. فقد حصل كل من فيكتور راؤول هيا دي لا توري، زعيم حزب "آبْرا"، وفرناندو بيلوندي تيري، مرشح الجبهة الديمقراطية، ومانويل أودريا، الرئيس الأسبق والجنرال المعروف، على نسب متفاوتة من الأصوات، لكنها جميعًا لم ترتقِ إلى الحد الدستوري الذي يخول أحدهم تولي الرئاسة. هذا الانسداد السياسي فتح المجال واسعًا أمام المؤسسة العسكرية للتدخل، بحجة الحفاظ على الاستقرار الوطني ومنع البلاد من الانزلاق نحو الفوضى، وهو ما مثّل الذريعة التي استخدمها العسكر لتبرير الانقلاب، مدّعين أن تدخلهم جاء حمايةً للديمقراطية وليس تقويضًا لها. (Thorning, 1962)

حلول انتخابات عام 1962، لم يكن أي من الأحزاب السياسية يتمتع بتفوق واضح أو قاعدة شعبية كافية تُمكّنه من تشكيل حكومة مستقرة بمفرده، ما عكس حالة من الاضطراب السياسي وعدم الاستقرار العام في البلاد. وقد ساهم هذا الوضع في خلق مناخ شديد التقلب، اتسم بغياب الإجماع الوطني واهتزاز ثقة الشارع في النظام الحزبي، مما فتح الباب أمام احتمالية تدخل الجيش في العملية السياسية، خاصة في ظل ثقله التاريخي في الساحة البيروفية كلاعب سياسي عند الأزمات. ومما زاد الأمور تعقيداً، فشل الأحزاب الثلاثة الرئيسية ـــــ التحالف الشعبي الثوري الأمريكي (APRA)، والاتحاد المدني، والعمل الديمقراطي ـــــ في التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل حكومة ائتلافية، وهو ما عكس الانقسامات العميقة في الرؤى والمصالح داخل الطبقة السياسية. وفي هذه الأجواء المتوترة، برزت التحفظات الشديدة التي أبدتها المؤسسة العسكرية تجاه شخصية فيكتور راول هيا دي لا توري، زعيم حزب التحالف الشعبي الثوري الأمريكي، نظراً لماضيه الشعبوي ومواقفه التي رأتها القيادة العسكرية تهديداً محتملاً لتوازن القوى والنظام التقليدي القائم. وقد أدّى ذلك إلى تصاعد التوتر بين المؤسسة العسكرية والنخب السياسية، وأسهم في خلق بيئة كانت مهيأة لانقلاب أو تدخل عسكري مباشر في حال استمرار الجمود السياسي، (Kofas, Foreign Debt and Underdevelopment: U.S.- Peru Economic Relations 1930-1970, 1996) ومع استمرار الجمود الانتخابي، بدا أنَّ الانقلاب العسكري لا مفر منه تقريباً، قال السفير لوب إنَّ العلاقات مع بيرو وصلت إلى نقطة حرجة، وإنّه يجب على الادارة الأمريكية زيادة الضغط على الإدارة البيروفية للتوصل إلى حل دستوري للأزمة السياسية المستمرة منذ شهر في دولة الأنديز. لقد كتب لوب: "نحن نواجه الخيار الصعب المتمثل فيما إذا كنّا سنستمر في مشاهدة البيروفيين وهم يحاولون حل مشكلتهم الخاصة، أو الوقوف على الدعم المشار إليه سابقاً للدستورية، أو محاولة القيام بالتأثير على القرارات بشكل مباشر أكثر. وبناءً على نصيحة هيا دي لا توري، أوصى لوب بأن تزود الولايات المتحدة

الأمريكية الرئيس برادو "بأقوى بيان ممكن لسـياسـة عدم الاعتراف بأي حكومة وقفت بالقوة ضـد العملية الدسـتورية". في النهاية، رفضـت إدارة كينيدي اقتراح السـفير لوب الذي أشـار إلى أنّ واشـنطن يجب أن تتمتع "بالمرونة اللازمة لمصـالح السياسـة الأمريكية" وأنّ نشـر مثل تلك الرسـالة قد يؤدي إلى نتائج عكسـية على الرأي العام في بيرو. (Contreras P. C., 2011, p. 129)

وبطبيعة الحال شكلت تصـرفات الجيش البيروفي معضـلة خطيرة لإدارة كينيدي. وكان عزل الحكومات المنتخبة، حتى المحافظة منها، يتعارض مع المثل الديمقراطية للتحالف من أجل التقدم. وكانت الإدارة قد وافقت بالفعل، مع اعتراضـات بسـيطة، على الإطاحة بحكومة آرتورو فروندیزي (Arturo Frondizi)(Lewis, 2003) المنتخبة في الأرجنتين في آذار عام 1962. إن قبول انقلاب عسكري آخر في أميركا اللاتينية بعد بضعة أشهر فقط من شأنه أن يقوض بشكل خطير رسالة الإصـلاح الديمقراطي التي بثها برنامج التحالف. لكن الحقائق العملية للموقف تعني أنّه ما لم تتمكن واشـنطن من حشـد دعم كبير لموقف متشـدد في معارضـة المجلس العسـكري الجديد من دول أمريكا اللاتينية الأخرى، لا بد أن يتعين عليها في نهاية المطاف أن تلجأ الى قبول النظام الجديد باعتباره الحكومة الشـرعية لبيرو والتعامل معه وفقاً لذلك. وعليه جاء رد الفعل الأمريكي الأولي بعد الخطوات الموصى بها في برقية راسك بتاريخ 7 حزيران 1962. تم إبلاغ الرئيس كينيدي بالانقلاب في اجتماعه مع الموظفين في 18 تموز من العام نفسـه. وفي اليوم نفسـه، أصـدرت وزارة الخارجية الأمريكية بياناً استنكرت فيه ذلك الانقلاب. (Walter, 2010, pp. 18-19) وإزاء ذلك، نفذت إدارة كينيدي بالفعل تهديدها الذي كانت قد وعدت به بيرو سـابقاً، إذ قامت بعد وقت قصـير من وقوع الانقلاب العسـكري في البلاد باتخاذ خطوات عملية تهدف إلى الضـغط على النظام الجديد. فقد علّقت المساعدات الاقتصادية والعسكرية، ووجّهت رسائل دبلوماسية شديدة اللهجة تعكس استياءها من المسار غير الديمقراطي الذي سلكته الحكومة الجديدة، في محاولة منها لإعادة التوازن السياسي بما يتوافق مع مصالحها واستراتيجيتها في المنطقة، (Hybel, 2020, p. 132) أعلنت تعليق الاتصـالات الدبلوماسـية مع بيرو. وفي اليوم التالي، أدلى الرئيس كينيدي ببيانه الخاص الذي أعرب فيه عن "قلقه الكبير" بشأن الانقلاب، الذي قال إنه مثل "نكسة خطيرة لآمال الديمقراطية في نصف الكرة الغربي". (Walter, 2010, p. 19)وتم وقف جميع برامج المسـاعدة إلى بيرو باسـتثناء تلك "التي تنطوي على عوامل إنسانية مهمة". بالإضافة الى استدعاء السفير لوب لإجراء مشاورات في واشنطن. وعلق الدعم الاقتصادي والعسكري لتحذير الدكتاتوريين العسكريين الآخرين في أمريكا اللاتينية من القيام بذلك.(Dunkerley V. B., 1999)

وعليه، حذر السفير الأمريكي في بيرو، جون لوب، وزارة الخارجية الأمريكية من "الخطر المحتمل" الذي يمثله التحالف المناهض لحزب التحالف الثوري الشعبي الأمريكي (APRA)، والذي كان يتشكل بين أنصار النظام العسكري بقيادة الجنرال بيلوندي والجنرال أودريا. وأشـار السـفير إلى أن هذا التحالف قد يلجأ إلى توظيف الشـيوعيين وغيرهم من العناصـر اليسـارية والمتطرفة في البلاد كأداة لمحاربة حزب APRA، لا سيما في ساحات النفوذ الشعبي مثل النقابات العمالية والجامعات، مما قد يؤدي إلى تأجيج الاضـطرابات الاجتماعية وتفاقم حدة الانقسـامات السـياسـية. وبحلول أواخر حزيران من عام 1962، أصـبح مسؤولو وزارة الخارجية الأمريكية يدركون بشكل متزايد حجم "عدم الاستقرار السياسي" الذي قد تواجهه أي حكومة يقودها حزب APRA، نظرًا لشدة المعارضة التي تترصد به من أطراف متعددة، بعضها يملك نفوذاً واسعاً في المؤسستين العسكرية والاقتصـادية. ونتيجة لذلك، بدأت دوائر صـنع القرار في واشـنطن تنظر بجدية في الخيارات السـياسـية المتاحة، بما في ذلك إمكانية التوصـل إلى نوع من التفاهم أو التسـوية بين حزب APRA والرئيس السـابق مانويل بيلوندي، أو التفكير في تشـكيل حكومة ائتلافية تضم الأطراف الثلاثة الأساسية المتنافسة، كحل وسط يضمن الاستقرار ويحول دون الانزلاق نحو الفوضى. في الوقت ذاته، شدد المسؤولون الأمريكيون على أهمية إبقاء الولايات المتحدة على مسافة واحدة من جميع الفرقاء السياسيين في بيرو، وأكدوا على ضرورة تجنب التورط المباشر في الأزمة السياسية المتصاعدة، لا سيما في ما يخص الدفاع الصريح عن حزب APRA، الذي قد يُفسـر على أنّه انحياز أمريكي لطرف دون آخر. وبناءً على ذلك، أصـدرت وزارة الخارجية الأمريكية تعليمات واضـحة إلى السـفارة الأمريكية في ليما تطلب منها توضـيح الموقف الأمريكي الرسـمي، وهو أن الولايات المتحدة لا تسـعى إلا إلى الدفاع عن العملية الدسـتورية واحترام نتائج الانتخابات كجزء من دعمها للمؤسـسـات الديمقراطية، دون أن يعني ذلك منح دعم خاص لأي حزب سياسي. كما أوضحت التعليمات أن الولايات المتحدة لا تستطيع، ولا ينبغي لها، أن تتدخل في الشـؤون الداخلية أو تقدم المشـورة لحزب APRA بشـأن الاسـتراتيجيات السـياسـية أو خطواته المقبلة ضـمن المناورات الجارية، حرصاً على سيادة بيرو وتفادي التورط في صراعاتها الداخلية. (Contreras P. C., 2011, pp. 122-123)

جاء دفاع إدارة كينيدي الأكثر دراماتيكية عن الدستورية في منتصف عام 1962، عندما نددت بغضب بالمؤسسة العسكرية في بيرو لإلغائها الانتخابات الرئاسية والاستيلاء على السلطة. وفي 19 تموز 1962، أصدر الرئيس كينيدي بياناً لافتاً، اتهم فيه الجيش البيروفي بانتهاك ميثاق التحالف من أجل التقدم وأنّ قضية الديمقراطية في أمريكا اللاتينية عانت من "نكسة مدمرة". وقطع الرئيس العلاقات مع بيرو، واستدعى السفير جيمس لوب، وأوقف برامج المساعدة الاقتصادية والعسكرية. (Rabe, 1999) بالمقابل، أثار قرار الإدارة الأمريكية استياء الحكومة العسكرية البيروفية، التي اعتبرته تدخلاً في شؤونها الداخلية وتهديدًا لسيادتها الوطنية. ومع ذلك، وعلى الرغم من الغضب الرسمي الذي عبّرت عنه من خلال التصريحات والبيانات، فإن الحكومة البيروفية صمدت أمام الضغوط الخارجية، وتعاملت مع الموقف ببراغماتية، متقبلة الواقع الجديد ومستمرة في تنفيذ سياساتها الداخلية بما يتماشى مع رؤيتها الوطنية، دون أن تؤدي الأزمة إلى قطيعة دبلوماسية شاملة أو مواجهة مباشرة بين الطرفين.(Philip, 2015)

وأثناء الأسابيع القليلة التالية، تعرض الرئيس كينيدي لنصائح وضغوط متضاربة حول أفضل السبل لحل الوضع في بيرو. ففي 27 تموز 1962، تحديداً في اليوم التالي من استدعاء لوب السفير الأمريكي لدى بيرو، أرسل وكيل وزارة الخارجية جورج بول (George Boole) مذكرة موسعة إلى الرئيس كينيدي حول تلك المسألة. ونصح الرئيس بالالتزام بسياسته المتمثلة في تعليق الاعتراف والمساعدات، بحجة أنّ ذلك من شأنه أن يعمل على إحباط الانقلابات المحتملة في بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى، وعلى الأخص في فنزويلا وجمهورية الدومينيكان، وهما نموذجان مقصودان للتحالف من أجل التقدم. واقترح أيضاً ماذارة أكبر قدر ممكن من الضغط على المجلس العسكري في بيرو لتحديد موعد لإجراء انتخابات جديدة، وأكد على حث دول أمريكا اللاتينية الأخرى على المساعدة في تلك العملية. في الوقت نفسه، التقى الرئيس البيروفي السابق برادو مع مساعد وزير الخارجية أدوارد مارتن وبذل قصارى جهده للإشادة بأنشطة السفير لوب وتشجيع الإدارة الأمريكية في موقفها، ورغم الترحيب بكلمات التشجيع تلك، فإنها لم تفعل الكثير لحل معضلة الرئيس كينيدي. وفي الكونغرس، بدأ بعض الدعم المبكر لموقف الإدارة في التزايد. بدليل أنّ عضو الكونغرس الجمهوري جون بي سايلور (John p. Saylor) (Jobe, 2003) من بنسلفانيا في 31 تموز 1962، وضح بأنّ وزارة الخارجية الأمريكية كانت "متسرعة للغاية" في تطبيق العقوبات ضد بيرو وخلص إلى أنّه "لا ينبغي حرمان أي دولة من الوضع الدبلوماسي لمجرد أننا لا نوافق على الحكومة المحلية". وفي اليوم التالي، بدأ السيناتور الجمهوري باري أم غولدووتر (Barry M. Goldwater)(Oppenheim, 2008) من ولاية أريزونا في الظهور كمعارض لسياسة الرئيس لكينيدي في الانتخابات الرئاسية، وزعم، دون تقديم أي تفاصيل، أنّ سياسة الإدارة الأمريكية تجاه بيرو بدأت في إحداث "آثار سلبية" على الأخيرة. وأكد أنّ الإدارة الأمريكية لا يمكنها فرض نظام حكمها على الآخرين سواء بالقوة أو التهديد. كما زعم باري أنّ دعم هيا دي لا توري وحزب APRA، التي ادعى أنها "اشتراكية مثبتة، ورفيقة للشيوعيين، وانتهازية"، كان خطأً فادحاً. (Walter، 2010، الصفحات 19-20)

على الرغم من الطابع القومي الصارم الذي اتسمت به الإدارة العسكرية في بيرو عقب استلامها السلطة، وما اتخذته من إجراءات جذرية تمثّلت في مصادرة شركة "إنترناشيونال بتروليوم كومباني" (IPC)، إلّا أنّها لم تتبنّ موقفًا عدائيًا عامًا تجاه الاستثمار الأجنبي. بل على العكس من ذلك، أبدى القادة العسكريون وعياً براغماتيًا بأهمية بعض أشكال الاستثمار الأجنبي، باعتباره وسيلة ضرورية لتحفيز النمو الاقتصادي وتحديث البنية الصناعية في البلاد. لقد أدركوا أنّ بيرو، في سعيها للتحول إلى مجتمع صناعي عصري، بحاجة إلى تدفق رؤوس الأموال والتكنولوجيا الأجنبية، شرط أن يتم ذلك بما يتوافق مع السيادة الوطنية والمصلحة الاقتصادية العامة. وفي هذا السياق، أكدت الحكومة البيروفية في أكثر من مناسبة، لا سيما في تصريح صادر بتاريخ 9 تشرين الأول 1962، أن قضية شركة IPC تمثل استثناءً لا قاعدة، وأن بيرو لا تزال ترحب بالاستثمار الأجنبي إذا التزم بالقوانين الوطنية واحترم مصالح الدولة. كان ذلك التصريح بمثابة رسالة طمأنة للمستثمرين الأجانب، خصوصًا في ظل القلق الذي أثارته خطوة مصادرة أصول IPC، حيث سعت الإدارة إلى الفصل بين ما اعتبرته "تصحيحًا تاريخيًا" في قضية IPC، وبين سياسة الانفتاح الاقتصادي المدروس تجاه الاستثمارات الخارجية. وفي ضوء ذلك، وجدت الإدارة العسكرية نفسها تواجه معادلة صعبة: فمن جهة، كانت تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وهو ما تطلّب استقطاب استثمارات أجنبية، ومن جهة أخرى، كانت ملتزمة بتنفيذ برنامجها الثوري الطموح، الذي تضمن إصلاحات هيكلية قد تُفهم على أنّها مناوئة لرأس المال الأجنبي. هذه الازدواجية خلقت توترًا بين الأهداف الاقتصادية والسياسية للنظام العسكري، لكنها لم تؤدِ إلى قطيعة مع مجتمع الأعمال الدولي. ولعلّ أكثر ما يعكس نجاح الحكومة في التخفيف من حدة هذا التوتر، هو ردّ الفعل الصادر عن مجتمع الأعمال في العاصمة ليما، الذي قبل رواية الحكومة بأنّ قضية IPC كانت حالة

استثنائية، ولم تُفسّر على أنّها بداية لسلسلة من الإجراءات المعادية للأجانب. بل إنّ معظم رجال الأعمال الأميركيين لم يُبدوا قلقًا كبيرًا من احتمال استهداف مصالحهم، ما يُشير إلى أن الإدارة العسكرية نجحت - إلى حدّ بعيد - في ضبط الخطاب السياسي وتقديمه بطريقة لا تُهدد الثقة الأجنبية بالاقتصاد البيروفي.(Ingram, 1974)

وفي ذلك الإطار قبل شهرين من إجراء الانتخابات للعام 1963، خفضت الادارة الأمريكية حصة السكر في بيرو إلى مستوى أقل من حصة عام 1959، قبل الثورة الكوبية مباشرة. أثارت أزمة السكر موجة أخرى من العداء للولايات المتحدة الأمريكية. لكن الإدارة العسكرية في بيرو أبلغت وزارة الخارجية وعدداً من السياسيين الأمريكيين أنّه لن يسمح لحزب APRA بالاستيلاء على السلطة. وعلى الرغم من تهديد السيناتور هيوبرت همفري (Hubert Humphrey) بقطع جميع المساعدات الأمريكية لبيرو في حالة وقوع انقلاب آخر، إلّا أنّ الجيش استمر كما هو مخطط له. حتى بعد قطع الاتصالات الدبلوماسية في البداية وقطع جميع المساعدات عن بيرو، بعد ذلك اضطرت الإدارة الأمريكية إلى الاعتراف بالإدارة العسكرية في بيرو التي كان يرأسها الجنرال ريكاردو بيريز غودوي (Ricardo Pio Perez Godoy).(Lentz, 2013) منذ أن عزز المجلس العسكري علاقاته بسرعة مع الشركات الأمريكية في بيرو، ووعدت الادارة العسكرية بإجراء انتخابات حرة والعودة إلى الحكومة الدستورية في حزيران 1963، وقام الرئيس كينيدي بتطبيع العلاقات مع ليما بسبب قلقه بشأن السياسة المالية التقليدية. (Kofas, 1996, p. 193)

واستخلاصاً لما سلف، واجه الرئيس كينيدي قرارين مهمين. منذ نهاية تموز 1962، كان يريد الاعتراف بالمجلس العسكري في بيرو إذا أمكن إيجاد طريقة لا تجعله يبدو كمنافق. وكان الرئيس قد عرّف نفسه بسياسة عدم الاعتراف بتلك الادارة. ولإيجاد مخرج، استخدم الرئيس وزارة الخارجية وصديقه الصحفي تشارلز بارتليت (Charles Bartlett) لتقديم حزمة من ثلاث نقاط إلى جنرالات بيرو من شأنها أن تسمح للإدارة الأمريكية بالاعتراف بهم. وقد استجاب المجلس العسكري بشكل إيجابي للإجراءات الأمريكية. وعليه وعد رئيس المجلس العسكري، اللواء ريكاردو غودوي، باستعادة الحقوق المدنية، وألزم المجلس العسكري بإجراء انتخابات حرة ونزيهة في (حزيران 1963)، التي من أجلها لن يكون أي من أعضاء المجلس العسكري مرشحاً، وأضاف أنّه إذا طلب منه ذلك، فإنّ المجلس العسكري لابد له أن يسمح لمراقبي منظمة الدول الأمريكية الحضور أثناء الانتخابات. كانت تلك الشروط الثلاثة للاعتراف التي وضعتها إدارة كينيدي. وعندما قرأ الرئيس كينيدي عن ذلك في صباح اليوم التالي، كان مستعداً لإقامة علاقات مع المجلس العسكري. وعليه فقد أقنع مساعد الخارجية إدوين مارتن ومستشاره آرثر شليزنجر الرئيس كينيدي بالانتظار على الأقل ليوم 8 آب، لموعد انعقاد منظمة الدول الأمريكية المقررة (OAS) اجتماع المجلس الذي قد يحضره وفد بيرو رسمياً لإعادة تأكيد تلك الوعود.(others, 2001)

وأكد غودوي بأنّ الإدارة العسكرية مؤقتة ومجرد حكومة تصريف أعمال لحكم البلاد حتى تنصيب حكومة مدنية في الانتخابات المقرر إجراؤها في حزيران عام 1963، وأشار إلى أنّه لا يوجد دليل على أنّ الإدارة العسكرية طامعة بالاحتفاظ بالسلطة وبالوقت نفسه تحدث بأنّه لا توجد قوة في البلاد قادرة على خلع المجلس العسكري. في واقع الأمر كان المجلس العسكري مؤيد للولايات المتحدة الأمريكية بشكل أساسي ولكن بشكل متحفظ. ونبع تحفظه من تمزق العلاقات في أعقاب الانقلاب، فضلاً عن اقتناع الإدارة العسكرية بأنّ تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في انتخابات عام 1962 أدى إلى المأزق السياسي الذي أدى إلى الانقلاب العسكري. كان المجلس العسكري الأول مناهضاً للشيوعية، لكنه أظهر استعداداً مزعجاً لاستخدام قادة العمال الشيوعيين في محاولة لإضعاف حزب IPC أدى سوء استخدام الشيوعيين لتسامح المجلس العسكري إلى اعتقال معظم القادة اليساريين في 5 كانون الثاني عام 1963، ومع ذلك، فقد تم آنذاك رسم حدود "الحرية" الشيوعية بوضوح.)وثيقة(23 January 1963 ,

وتأسيساً على ذلك إنّ مجتمع الأعمال الأمريكي في البيرو لم يدعم، في معظمه، رفض الإدارة الأمريكية القوي للمجلس العسكري في بيرو. في الواقع التقى ممثلو الشركات الأمريكية الرائدة في دولة الأنديز، مثل شركة دبليو آر غريس وشركاه وشركة سيرو دي باسكو، مع الجنرال بيريز غودوي في 23 تموز 1962. وحاول الأخير تهدئة مخاوفهم عن طريق الوعد باحترام جميع الممتلكات والاستثمارات الأمريكية في بيرو. وبالمقابل تعهدت شركات أمريكا الشمالية بدعمها للحكومة العسكرية. وعليه أكد خوان دي أونيس (Juan de Onis)، وهو مراسل لصحيفة نيويورك تايمز على اتصال وثيق بأعضاء المجلس العسكري، للسفير لوب أنَّ مبادرات الحكومة العسكرية تجاه قادة الأعمال الأمريكيين مثلت جزءاً من "حملتهم المخططة جيداً" لتأمين اعتراف واشنطن. ومما لا شك فيه أنَّ حقيقة أنّ الاستثمارات الأمريكية في دولة الأنديز بلغت أكثر من

850 مليون دولار في عام 1962 أقنعت أيضاً المجلس العسكري بتبني سياسة تصالحية تجاه رأس المال الأمريكي. وأشار تقرير لوكالة المخابرات المركزية أيضاً إلى أنّ الشائعات التي روجتها العديد من المصالح المحافظة والتجارية في بيرو صورت الحكومة العسكرية على أنّها "البديل الوحيد". وحذرت من أنّه إذا فشل المجلس العسكري في بيرو، فإنّ "مجموعة متطرفة من العسكريين القوميين المتطرفين لا بد أن تستولي على السلطة على حساب المصالح التجارية الأمريكية وغيرها من الشركات الأجنبية". وفي الواقع، أشار تقرير استخباراتي آخر إلى "وجود فصيل عسكري متطرف" ضم حوالي سبعة وعشرين ضابطاً رفيع المستوى في القوات المسلحة الذين أرادوا أن يحتفظ الجيش "بالسيطرة على الحكومة إلى أجل غير مسمى". عزز ضباط السفارة البريطانية في ليما تلك النقطة قائلين إنّ سياسة عدم الاعتراف الأمريكية المطولة بالمجلس العسكري البيروفي وتعليق المساعدات يمكن أن يؤدي إلى انقلاب عسكري آخر و"تحول نحو اليسار يفيد الشيوعيين". ومع ذلك، رفض المسؤولون في السفارة الأمريكية وفي واشنطن تلك التقارير ووصفوها ببساطة بأنّها "تم المبالغة فيها من قبل عناصر تتحرك لدعم المجلس العسكري" (Contreras P. C., 2011, p. 138).

وفي مقابل ذلك، وعدت الادارة العسكرية في بيرو الادارة الأمريكية وممثلي الأعمال الأجانب الآخرين بأنّ الادارة الجديدة لن تشكل أي تهديد لمصالحهم. وعليه بلغ إجمالي استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية في بيرو أكثر من 850 مليون دولار في عام 1962، وقد أثرت تلك الحقيقة بلا شك على السياسة التصالحية الدقيقة التي انتهجتها الادارة العسكرية في بيرو. مما لا شك فيه أنّ سياسة إدارة كينيدي المتمثلة في عدم الاعتراف بالمجلس العسكري قد تم تقويضها؛ بسبب سياستها في الإطاحة بالرئيس الأرجنتيني أرتورو فروندیزي. وإزاء ذلك أكد الرئيس كينيدي لمساعده الشخصي آرثر شليزنجر في الأول من آب عام 1962، بأن حكومات أمريكا اللاتينية وشعب البيرو لم تقدم لواشنطن الدعم الذي توقعته. وفي الواقع حذر وزير الخارجية التشيلي واشنطن من "أن تكون أكثر ملكية من الملك". عرف الرئيس كينيدي أنّ الاعتراف بالمجلس العسكري أمر لا مفر منه، وسعى لإعطاء الانطباع بأنّ إدانة واشنطن للانقلاب في 18 تموز 1962، كانت قوية بما يكفي لإجبار المجلس العسكري على إجراء تغييرات في السياسة جعلت تلخيص العلاقات ممكناً. ولتحقيق تلك الغاية، أجرى القائم بالأعمال الأمريكي دوغلاس هندرسون (Douglas Henderson) مفاوضات مع حكومة البيرو، ثم أرسل المجلس العسكري ممثلين إلى مجلس منظمة الدول الأمريكية للوعد. (Masteron, Militarism and Politics in Latin America: Peru from Sanchez Cerro to Sendero Luminoso, 1991) بإجراء انتخابات في المستقبل القريب. ومع ذلك، وعلى عكس العديد من نظرائه، كان ذلك المجلس العسكري إصلاحياً بشكل غير عادي وبعيداً عن القمع.(Wells, 2023)

رداً على تلك الإجراءات، لخصت إدارة كينيدي العلاقات الدبلوماسية في 17 آب 1962. وتم إعادة برامج المساعدة الاقتصادية، مع الاستثناء المهم للمساعدات العسكرية، في الوقت نفسه. ومع ذلك، تضمن بيان اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية إشارة إلى الظروف السياسية الداخلية في بيرو. دفعت تلك الوثيقة وزير العلاقات الخارجية، الأدميرال لويس إدجاردو ليوسا (Luis Edgardo Liosa)، إلى إصدار بيان شديد اللهجة في 19 آب 1962، احتجاجاً على "اللهجة غير اللائقة" لإعلان الولايات المتحدة الأمريكية. وتم الإشادة بالموقف الصارم الذي تبناه المجلس العسكري باعتباره "مظهراً للكرامة والاستقلال". وهكذا تغلبت الإدارة العسكرية على آخر حاجز رئيس أعاق توطيد سيطرتها السياسية وزادت من هيبتها. بينما كانت مسألة اعتراف الإدارة الأمريكية قيد المناقشة. وأعلن المجلس العسكري أول اقتراح إصلاحي له. وفقاً للجنرال بيريز غودوي كان للمجلس العسكري أهداف واضحة اثناء مدة توليه منصب رئيس الحكومة العسكرية في (18 تموز 1962). وكان سن قانون لإصلاح الانتخابات هو الأولوية القصوى للحكومة. ولكن كان من المهم أيضاً تنظيم الاقتصاد وسن الإصلاحات الأساسية في الإسكان، والتخطيط الوطني، والضرائب، والقطاع الزراعي. وبالفعل أثناء أوائل شهر آب بدأ تنفيذ أول تلك البرامج عندما تم تشكيل لجنة لكتابة قانون انتخابي جديد وتولى بيريز غودوي مهامه رسمياً. (Masteron, 1991, p. 184)

وأخيراً فشلت إدارة الرئيس كينيدي بشكل غير متوقع في إثارة الكثير من ردود الفعل بين البيروفيين كما اتضح من حقيقة أنّ المجلس العسكري واجه الحد الأدنى من المعارضة الداخلية. المتمثلة بالإضرابات والمظاهرات الحاشدة التي كان من المتوقع حدوثها. على سبيل المثال، فشل الإضراب العام الذي دعا إليه اتحاد عمال بيرو (CTP) الذي سيطر عليه حزب APRA، ضد الحكومة العسكرية في 23 تموز فشلاً ذريعاً. في الواقع، وفي الأيام التي سبقت الإضراب، التقى الجنرال بيريز غودوي بقادة عماليين من غير أعضاء حزب APRA، ومعظمهم من الشيوعيين، وطلب منهم عدم دعم الإضراب والتعاون مع

المجلس العسـكري. بدوره أكد لهم أنَّ الادارة عملت على مطالبهم لاسـيما وأنّ الشـيوعيين قد دعموا الانقلاب الذي حدث في (18 تموز 1962). وفي 26 تموز 1962، علقت صـحيفة "يونيداد" الشـيوعية قائلة إنّ "المجلس العسـكري أحبط الفرض الإمبريالي الذي حاول فيه وضـع هيا دي لا توري في السلطة أولاً ثم أودريا، ضـد إرادة الشـعب، وألغى الانتخابات المزورة، وأنّ المجلس العسكري احترم الحقوق النقابية. وهذا "التحالف الواضح" بين العسكريين والشيوعيين في النقابات العمالية، على حد تعبير السـفير الأمريكي لوب، شـكل "تطوراً كبيراً ومخيفاً". حتى أنّ السـفارة في ليما اقترحت أن يتم الاتصـال بالاتحاد الأمريكي للعمل ومؤتمر المنظمات الصـناعية لقيادة التحرك ضـد ما يبدو أنّه "حلف عسـكري شـيوعي" لإزالة حزب APRA من اتحاد عمال بيرو. في نهاية المطاف، ونتيجة للإضـــراب العام الفاشـــل والجمهور اللامبالي إلى حد كبير، عزز المجلس العسكري موقفه السياسي. وأعرب السفير لوب، في أحد تقاريره الأخيرة من ليما، عن آرائه الشخصية وقدم اقتراحات سياسية. على الرغم من إدراكه أنَّ الموقف الأمريكي القوي تجاه المجلس العسكري كان "أساسياً وبنّاءً على حد سواء"، كتب لوب: لا ينبغي لنا أن ننخدع بأسـطورة القدرة المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية أو العلم المطلق. إذا رفضـت أي دولة اتخاذ خطوات لمنع التخريب الشيوعي الذي يؤدي إلى النصر الشيوعي النهائي، فقد لا يكون هناك أي شـيء يمكننا القيام به لتجنب مثل تلك الكارثة. وبالتالي، إذا قام الجيش البيروفي بتقويض الديمقراطية ولعب اللعبة الشيوعية عن طريق سحق حزب APRA وتحويل النقابات والهيئات الطلابية إلى الشيوعية، فلا ينبغي لنا بالضـرورة أن نلوم أنفسـنا. لقد جربنا كل شـيء هنا في بيرو. ونصـح السـفير لوب واشـنطن بأن الإدارة الامريكية يجب أن تطور "سـياسـة جديدة كبديل لعدم التدخل الكامل من أجل وقف انتشـار النزعة العسـكرية والشـيوعية". وحذر قائلاً: "إذا لم نفعل ذلك، فإنَّ التحالف من أجل التقدم سـيتم تقويضـه بالكامل". وعليه في أواخر تموز 1962، تحركت إدارة كينيدي من أجل "إيجاد حل دسـتوري أو شـبه دسـتوري" للأزمة البيروفية. (Contreras P. C., 2011, pp. 140-142)

وتماشياً مع ما تم ذكره، أعلن الجنرال نيكولاس غودوي أنّ المجلس العسكري كان بصدد إنشاء معهد التخطيط الوطني، وذلك في إطار سـعيه لوضـع أسـس سـياسـة تنموية جديدة في بيرو. وفي 31 آب من عام 1962، أصـدرت الإدارة مرسـوماً يقضي ببدء الاستعدادات العملية لإنشاء معهد متخصص بالإصلاح الزراعي، إلى جانب إطلاق مشروع استيطاني يهدف إلى إعادة توزيع الأراضـي وتوطين السكان في المناطق الريفية، ضـمن رؤية تنموية متكاملة. وقد مثّلت هذه التدابير، التي اتُّخذت خلال الأسابيع الستة الأولى من استلام المجلس العسكري للسلطة، حجر الأساس للإصلاحات الجوهرية التي تم تنفيذها خلال الأشـــهر الأربعة التالية. ففي خطاب متلفز موجه إلى الأمة ألقاه في 20 تشـــرين الأول 1962، أعلن الجنرال غودوي عن الخطوط العريضـة لتلك الإصـلاحات، مشـدداً على أن الحكومة الجديدة ملتزمة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسـين الظروف المعيشية للفلاحين والطبقات الفقيرة، معتبراً أن الإصلاح الزراعي يشكّل أحد الأعمدة الرئيسية لتحقيق الاستقرار والتنمية في البلاد. (Masteron، 1991، صفحة 185)

شهدت بيرو خلال مطلع ستينيات القرن العشرين تطورًا مؤسسيًا مهمًا تمثل في إنشاء أول مكتب للتخطيط الوطني، وهو ما عُدَّ خطوة حاسمة نحو تبنّي الدولة لنهج التخطيط المركزي في إدارة الاقتصـاد وتحقيق التنمية. غير أن هذه الخطوة لم تكن نابعة من إرادة داخلية خالصـة بقدر ما كانت اسـتجابة لضـغوط وتوجهات خارجية، خصـوصًـا في ظل الواقع السـياسـي والاقتصادي الدولي في تلك الفترة. فقد اتسمت هذه العملية بضعف "الملكية المحلية" (local ownership)، إذ كانت مدفوعة في الأساس من قبل الجهات المانحة الدولية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا السياق، جاء التحالف من أجل التقدم، الذي أُطلق عام 1961 بمبادرة من الرئيس الأمريكي جون كينيدي، ليلعب دورًا جوهريًا في توجيه سـياسـات الدول اللاتينية، ومنها بيرو. فقد ربط التحالف تقديم المسـاعدات المالية والتقنية بضـرورة تبني الدول لبرامج إصـلاح اقتصـادي واجتماعي تتضـمن تشـكيل هيئات تخطيط وطنية وإعداد خطط تنموية شـاملة، بما يضـمن توجيه الموارد نحو الأهداف المتفق عليها مع الجهات المانحة. وبناءً على ذلك، وجدت إدارة الرئيس ريكاردو بيريز غودوي نفسـها أمام ضـرورة إظهار التزامها بالمعايير الدولية الجديدة في التخطيط، فسـارعت إلى الاتصـال بخبراء الأمم المتحدة طلبًا للمسـاعدة الفنية في تصـميم وإنشـاء نظام للتخطيط الوطني. وقد نتج عن هذا التعاون تأسـيس مكتب التخطيط الوطني، الذي أُنيطت به مهمة صـياغة خطة تنمية اقتصـادية واجتماعية شـاملة، تأخذ بعين الاعتبار متطلبات التمويل الدولي وأولويات الدولة الناشـئة. لكن من الجدير بالذكر أن هذا التأسيس لم يخلُ من التحديات، إذ كان يعاني من ضـعف الكوادر المحلية المدربة، واعتماده الكبير على الخبرات الأجنبية، مما قيد فاعليته وجعل قراراته أكثر خضـوعًا للتأثيرات الخارجية، لا سـيما من المؤسـسـات الدولية مثل البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.(Drinot, 2014)

وأظهرت الجهود المتجددة التي بذلها المجلس العسكري في بيرو عام 1962 في الاستعانة بالمشورة الاقتصادية الأجنبية حول موضوع الإصلاح الزراعي، وبالتالي أظهر ثقة محدودة في القدرات الإدارية لمركز الدراسات العسكرية العليا CAEM. أثناء تشـرين الثاني 1962، تقدم المجلس العسـكري للأمام في مجالات الإسـكان والإصـلاح الزراعي. وبالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (AID)، أعلنت الحكومة عن خطط لبناء سـتين ألف وحدة سـكنية منخفضـة التكلفة في ليما ومناطق أخرى في جميع أنحاء بيرو. تم تحديد تكلفة المشروع بمليار سول (سبعة وثلاثين مليون دولار)، حيث ساهمت المعونة الدولية بمبلغ 620 مليون سـول. كما أعلن بيريز غودوي في 19 تشـرين الثاني 1962، عن إنشـاء بنك الإسـكان الوطني. تم تمويله جزئياً عن طريق الأموال المقدمة عن طريق التحالف من أجل التقدم، وتم تشـكيله لتقديم ائتمانات لبناء المسـاكن وإنشـاء الخدمات الأساسية. ومثلت تلك البرامج أول جهد منهجي من قبل أي نظام في بيرو لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. والتعامل مع الظروف المعيشية المروعة لفقراء المناطق الحضرية في ليما. وفي منتصف تشرين الثاني 1962، أنشأ المجلس العسكري أيضاً منصة لأول برنامج إصلاح زراعي جوهري في تاريخ بيرو. وفي 13 تشرين الثاني 1962، منحت الادارة العسكرية الوضـع القانوني الدائم لمعهد الإصـلاح الزراعي ولمشـرع الاسـتعمار، وهي المنظمة المكلفة بتنفيذ الإصـلاح الزراعي. وتم تكليف معهد الإصلاح الزراعي ومشروع الاستعمارIRAC في الأصل بكتابة قانون الإصلاح الزراعي لسبع مناطق فقيرة في جميع أنحاء بيرو حيث كانت الاضطرابات الريفية أكثر حدة (Masteron، 1991، صفحة 186).

وعليه ففي تلك المرحلة، منح المجلس العسـكري في بيرو المزارعين السـيطرة على قطع الأراضـي التي كانوا يعملون فيها لأعوام عديدة بشـرط الحصـول على الملكية القانونية للأرض عند دفع ثمن الطرود للحكومة. ثم قام المجلس العسكري بعد ذلك بتعويض المزارعين عن خسـارة قطع الأراضـي. لكن اتهم منتقدو سياسـة الإصـلاح الزراعي التي اتبعها المجلس العسكري بأنّ الحكومة كانت تعترف فقط بالسيطرة الفعلية للفلاحين على قطع الأراضي في محاولة لنزع فتيل المناخ السياسي المتقلب في البلاد، لا سيما في المقاطعة. وقد رد الجنرال نيكولاس ليندلي لوبيز(Nicolas Lindley Lopez)، رئيس الوزراء ووزير الحرب في بيرو، على اولئك المنتقدين بالإصـرار على أنّه لا يمكن أن نتوقع من المجلس العسـكري إطلاق برنامج واسع النطاق عندما يظل في منصبه لمدة عام واحد فقط. وفي نهاية عام 1962، أصـدرت الحكومة مرسـوماً بفرض ضريبة قدرها خمسة وعشرون سولاً للطن (حوالي أربعة وتسعين سنتًا) على صناعة صيد الأسماك في البلاد. فضلاً عن ذلك، تم فرض ضريبة متدرجة جديدة على الدخل الذي زاد عن 100.000 سول سنوياً (3.730 دولاراً)، ودخل حيز التنفيذ في 1 كانون الثاني 1963، كان الجدل الضـريبي على ما يبدو واحداً من عدد من القضـايا التي دفعت إلى إقالة بيريز غودوي من منصـب رئيس المجلس العسـكري من قبل زملائه العسـكريين الأكثر تحفظاً في 3 آذار عام 1963. ومع ذلك، كانت التصدعات الأخرى في التضامن المؤسسي للحكومة العسكرية واضحة للعيان. (Masteron، 1991، الصفحات 186-188) مما أدى الى الاطاحة به بانقلاب قاده الجنرال نيكولاس ليندلي لوبيز عام 1963.(Pakoton, 1988)

فضلاً عن ذلك كانت تصريحات الجنرال بيريز غودوي لمجتمع الأعمال الأجنبي في تموز 1962، قد أثبتت للمجلس العسـكري التزامه بالحفاظ على علاقة ودية مع المسـتثمرين الأجانب. كان رئيس المجلس العسـكري غودوي يفخر بحقيقة أنّ الادارة العسـكرية في الأشـهر المتبقية من عام 1962 كانت قادرة على تحسـين ميزان المدفوعات في بيرو بشـكل كبير، والإشـراف على زيادة الناتج القومي الإجمالي للبلاد، وما زالت تحقق فائضـاً في الميزانية زاد عن 400 مليون سـول. "من الواضـح أنّ الادارة العسـكرية نظرت إلى الاسـتقرار الاقتصـادي الفوري باعتباره مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً باسـتمرار وجود المصـادر الرئيسـة للاستثمار الأجنبي في بيرو. وحول تلك النقطة الرئيسـة، كان كبار الضـباط في الإدارة العسكرية البيروفية على خلاف مع المخططين العسـكريين في مركز الدراسـات العسـكرية العليا CAEM، الذين كتبوا في عام 1963: "الحقيقة المحزنة واليائسة هي أن السلطات الحقيقية في بيرو ليست السلطة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية أو الانتخابية، بل أصحاب الأراضي الكبيرة (أصحاب الحيازات الكبيرة للغاية من الأراضي! والمصدرين والمصرفيين وأصحاب العقارات)". رغم أنّها لم تكن جانباً مهيمناً في المنظور المهني للقوات المسلحة قبل عام 1963، فقد ظهرت القومية الاقتصـادية كعنصر أساسي في أيديولوجية الجيش بين عامي 1963 و1968. (Masteron، 1991، صفحة 189)

وفي تلك الأثناء قام الرئيس كينيدي بتعيين جون ويسـلي جونز (John Wesley Jones)، سـفيراً لدى بيرو من 29 تشرين الثاني عام 1962 إلى 2 حزيران عام 1969، كان جونز دبلوماسي فسح أسلوبه نهج المساعي الحميدة. بالنسبة لأولئك الذين عملوا معه في ليما، كان يُعد حكيماً وعادلاً على نحو غير عادي. (Dunkerley V. B., 1999, pp. 107-108)

واستكمالاً على ما تقدم، لم يتم نشر التفاصيل الفعلية لمشروع مقاطعة La Convención التجريبي حتى 28 آذار 1963، عندما أعلن وزير الزراعة في المجلس العسكري أنّ حوالي أربعة عشر ألف فلاح "أصبحوا مالكين للأراضي التي يعملون فيها". وتم تخصيص مشروع La Convencon للاستحواذ غليه من قبل الإدارة البيرفية اما عن طريق المصادرة او عن طريق الشراء المباشر للتوزيع على أربعة عشر ألفاً من السكان الذين لا يملكون أرضاً في المنطقة بتكلفة تقديرية قدرها 1.1 مليون دولار. كان من المقرر الاستيلاء على الأرض عن طريق أحد الإجراءات الثلاثة المنفصلة التي حددها مرسوم الإصلاح الزراعي: الأول: بالمصادرة المباشرة؛ الثاني: عن طريق الشراء الحكومي بدفعة مقدمة قدرها 15% نقداً والبقية على ثمانية إلى خمسة عشر قسطاً سنوياً، مع فائدة وصلت إلى 8% على الرصيد المستحق؛ والثالث: عن طريق الشراء المباشر من المالكين بواسطة المزارعين بموافقة معهد الإصلاح الزراعي ومشروع الاستعمار IRAC. وكان على صغار المزارعين الذين اشتروا الأراضي في إطار البرنامج التجريبي أن يسددوا للحكومة بمعدل فائدة منخفض على مدى مدة امتدت إلى عشرين عاماً. فقد كانت تلك هي المحاولة الأولى من قبل أي ادارة في بيرو لبدء إعادة توزيع الأراضي على أساس منهجي. وقد أظهر إنشاء معهد الإصلاح الزراعي ومشروع الاستعمار IRAC أنّ القيادة العسكرية كانت ملتزمة ببرنامج إصلاح زراعي أوسع في بيرو. واختيار منطقة La Convención وLares كأول موقع للتنفيذ. (Masteron، 1991، صفحة 187)

في الواقع أنّ حماية المتمردين في بيرو كان في المصلحة الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية لسببين أساسيين. الأول: أبعد من العيوب الواضحة للوجود إذا سيطرت ادارة شيوعية أو من نوع كاسترو على أي بلد في نصف الكرة الغربي، فإنّ بيرو على وجه التحديد لديها تاريخ من الصداقة والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية. كانت بيرو أول دولة في أمريكا اللاتينية تقطع علاقاتها مع نظام كاسترو في كوبا، وقد دعمت باستمرار المقترحات الأمريكية في منظمة الدول الأمريكية وغيرها من الكيانات في نصف الكرة الأرضية والإقليمية، وبشكل عام تتمتع بسمعة كونها نموذجاً لنتائج المساعدات الأمريكية لأمريكا اللاتينية والبرامج منذ عام 1948.السبب الأساسي الثاني: وراء مطالبة بيرو بالحماية الأمريكية هو وجود مصالح تجارية أمريكية واسعة النطاق في بيرو. وبلغت الاستثمارات الأميركية في البيرو ما لا يقل عن 850 مليون دولار. تجاوزت صادرات بيرو إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1961، 175 مليون دولار، وتجاوزت الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية في العام نفسه 200 مليون دولار. (F.R.U.S., 23 January 1963, pp. 2-3)

من وجهة نظر تاريخية وللإجابة على التساؤلات حول الفوائد الاقتصادية التي تم الترويج لها بشدة للاستثمار الأجنبي. وعليه أكد المنتقدون برغبة انتقامية بحقيقة مفادها أنه خلال معظم أعوام ما بعد الحرب في أمريكا اللاتينية، تجاوزت تحويلات الأرباح وأرباح الأسهم والإتاوات والمدفوعات الأخرى إلى الولايات المتحدة الامريكية من الشركات التابعة الأمريكية رأس المال الجديد الذي تم جلبه إلى أمريكا اللاتينية. يتم تفسير ذلك على أنه "خسارة ". ومثل هذا الرأي تجاهل حقيقة مفادها أن العائد اعتمد على الاستثمارات المتراكمة من الماضي، وكان مصحوباً بالدفع الداخلي للضرائب، والأجور، والمشتريات. هناك عامل آخر وهو أن عمليات الشركات قد تؤثر في بعض الأحيان بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات ومستويات الإنتاجية في البلاد. ولكن في ظل ظروف معينة يمكن أن يكون العكس تماماً صحيحاً، وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تؤدي الاستثمارات غير الحكيمة إلى تأخير النمو الاقتصادي أو التسبب في انحرافه. ولم تتم هنا أية محاولة لتقييم لتلك العواقب الاقتصادية؛ وقد فعل الاقتصاديون ذلك في عدة أماكن، ولم يتفقوا على ذلك بأي حال من الأحوال. ولكن بشكل عام يبدو من الواضح أن التأثير الاقتصادي لرأس المال الأجنبي متعدد ومعقد ومتنوع.(Goodsell, 1974)

وأثناء الأسبوع الثالث من كانون الأول 1962، اندلع إضراب قام به أربعة آلاف عضو من نقابة عمال المعادن في مجمع شركة سيرو دي باسكو المملوكة للولايات المتحدة الأمريكية في لا أورويا، وتحول إلى أعمال شغب تسببت في مقتل شخص واحد وإصابة العديد من الأشخاص، وأسفرت عن خسائر بقيمة أربعة ملايين دولار إلى منشآت سيرو. نسبت الحكومة العسكرية أعمال الشغب تلك إلى جبهة التحرير الوطني الشيوعية وأرسلت وزير الحكومة والشرطة، الجنرال جيرمان باغادور بلونديت (Germain Bagador Blondet)، للتعامل شخصياً مع تلك الاضطرابات، أعقب أعمال الشغب في لا أورويا في 2 كانون الثاني 1963 اشتباكات أكثر عنفاً بين العمال والشرطة في هاسيندا باتابو في منطقة السكر بالقرب من تشيكلايو. تسببت بسلسلة من الحرائق التي أشعلها المحرضون العماليون مما أدت إلى خسائر زادت عن مليون دولار في مباني المزرعة ومحاصيلها. وفقاً لبيريز غودوي، لم تكن الاضطرابات في لا أورويا وتشيكلايو من عمل "عناصر ذات ميول

شيوعية" فحسب، بل أيضاً من عمل حزب APRA، وبعض أعضاء الأوليغارشية الذين كانوا يحاولون تشويه صورة الحكومة العسكرية مع اقتراب انتخابات عام 1963. (Masteron، 1991، صفحة 191)

ثانياً: -الموقف الأمريكي من الإصلاحات البيروفية 1963.

كان المجلس العسـكري ملتزماً بالسـياسـات "المسـؤولة". أفادت بعثة صـندوق النقد الدولي إلى بيرو في أيلول 1962 أنّ السياسات الاقتصادية والمالية للحكومة كانت سليمة. ونظراً لتوصية الصندوق الإيجابية، لم يكن المجلس العسكري مهتماً بتعليق الولايات المتحدة الأمريكية للمساعدات. على الرغم من نصيحة السفير لوب بتعليق المساعدات، واصلت واشنطن العمل كالمعتاد، خاصة بعد كانون الثاني 1963 عندما تحرك المجلس العسكري إلى اليمين بعد الاضطرابات العمالية واسعة النطاق. وبدعم واسع من عناصر الوسط واليسار (Kofas، 1996، صفحة 194).

وبعد أن علقت الحكومة الضـمانات الدسـتورية في أعقاب الاعتقالات الجماعية في 5 كانون الثاني عام 1963، ادعى الجنرال باغادور بلونديت أنّ المجلس العسـكري تصـرف لتدمير مؤامرة شـيوعية تم توجيهها عبر هافانا ومقرها في براغ. وادعى بيان حكومي صدر في 6 كانون الثاني أنّ المؤامرة تضمنت مجموعة واسعة من الجماعات اليسارية التي خططت لشن سـلسـلة من غارات الكر والفر بين 15 و20 كانون الثاني 1963، وزعم المجلس العسـكري أنّ تلك الغارات كانت تتضـمن تدمير الجسور ومناطق تخزين الوقود ومرافق الاتصـالات والمنشـآت العسـكرية. وقيل أيضـاً إنّ كبار قادة الجيش والشـرطة كانوا أهدافاً للاغتيال." واتهم بيان الحكومة بأنّ المرحلة الأولى من عملية المتآمرين قد بدأت بالفعل بتسلل الحركة العمالية في البلاد وبدء سلسلة من الإضرابات العنيفة مثل تلك الموجودة في سيرو دي باسكو وتشيكلايو. ولكن لم تتمكن أبداً من التحقق من صـحة اتهاماتها بوجود مؤامرة شـيوعية واسـعة النطاق. كانت حملة المجلس العسـكري المناهضـة للشـيوعية بمثابة تحول مباشر عن سياسته المتمثلة في الحفاظ على مناخ سياسي مفتوح مع استمرار الحريات الدستورية الكاملة. علاوة على ذلك، جاءت حملة القمع الحكومية بعد وقت قصير من توبيخ الصـحافة المحافظة للمجلس العسـكري لسماحه بتسلل الشـيوعيين إلى الحركات العمالية والطلابية. (Masteron، 1991، الصفحات 191-192)

واثناء وجود غودوي في الإدارة العسكرية، وتحديداً في الأشـهر التي سبقت انتخابات عام 1963، أثار رئيس المجلس العسكري غودوي الى جانب وزير الداخلية الجنرال خوان بوسيو القضية المثيرة للجدل المتعلقة بعقد شركة النفط IPC. سعى بيريز غودوي وبوسيو إلى نيل اعترافٍ شعبيٍ عن طريق محاولاتٍ لإلغاء تسوية عام ١٩٢٢ المثيرة للجدل التي منحت شركة IPC حقوقَ التنقيب السطحي في حقول نفط لا بريا وباريناس. كان ذلك الحل الأحادي الجانب للمشكلة جزءاً من العقائد القومية التي طورها أيديولوجيون يسـاريون منذ عام ١٩٥٩، لكن عارض الجنرال نيكولاس ليندلي وعضـوان آخران في المجلس العسـكري ذلك النهج الجذري. وقد تغلب هؤلاء "المعتدلون" على غودوي وبوسـيو، وأجبروهما على الاسـتقالة. (Quiroz, Corrupt Circles: A History of Unbound Graft in Peru, 2008)

واصـل الجنرال ليندلي لوبيز إصـراره، في مواجهة الكثير من الشـكوك، على أنّ المجلس العسـكري كان ملتزماً تماماً بترك منصـبه في 28 تموز 1963، بعد انتخاب رئيس جديد. كان تكريس الاهتمام لتسـهيل عملية التصـويت السلسـة في عام 1963، بمثابة إنذار بهدف الادارة العسـكرية بعد إقالة أول رئيس للمجلس العسـكري. علاوة على ذلك، عندما عزز فرناندو بيلوندي تيري تحالفاً سياسياً في شباط 1963 مما عزز فرصـه الرئاسية بشكل كبير، تم منح الادارة العسكرية حافزاً إضـافياً لإجراء الانتخابات في موعدها. في أواخر شـباط 1963، أبرم حزب بيلوندي، العمل الشـعبي، اتفاقاً مع الحزب الديمقراطي المسيحي. كما ساعد في قضية بيلوندي غياب جميع مرشحي اليسار المتطرف في المجال الرئاسي باستثناء مرشح واحد. تم تشتيت اليسار وسجن قادته الرئيسيين بعد اعتقال المجلس العسكري في كانون الثاني 1963. ولذلك، لم يتقدم أي مرشح من الحزب الاشتراكي، والحزب التقدمي الاجتماعي، وجبهة التحرير الوطني، التي حصل حاملوها على ما يقارب من ستين ألف صـوت في انتخابات عام 1962. وهكذا، تمكن بيلوندي من الحصـول على الغالبية العظمى من تلك الأصـوات فضـلاً عن أصوات الحزب الديمقراطي المسيحي. إنّ دعم القوات المسلحة لبيلوندي أيضاً كان عاملاً حاسماً في انتخابات عام 1963. مع إقرار النظام الأساسـي الجديد للانتخابات والإشراف الدقيق على عملية التسجيل من قبل المجلس العسكري إبان عام 1963، تولى الجيش المسؤولية الكاملة تقريباً عن إجراء الانتخابات. ومع ذلك، ادعى رئيس المجلس العسكري المخلوع بيريز غودوي

في وقت لاحق أنّ هناك مخالفات في التصويت تنطوي على استخدام أوراق الاقتراع الفارغة التي فضلت بيلوندي. على الرغم من السماح لهيا دي لا توري وأودريا مرة أخرى بالترشح للرئاسة. (Masteron، 1991، صفحة 196)

فمن الواضـح أنّ الإدارة العسـكرية المؤقتة في بيرو، التي تولت السـلطة من حزيران 1962 حتى حزيران 1963، قد عملت بشكل حثيث على إعادة ترتيب المشـهد السياسـي بما يخدم أهدافها ويمنع عودة أي من المرشـحين المثيرين للجدل، مثل فيكتور راؤول هيا دي لا توري زعيم التحالف الشـعبي الثوري الأمريكي (APRA)، أو الرئيس السـابق مانويل أودريا، إلى سدة الحكم. وقد استندت هذه المساعي إلى قناعة الجيش بأن فوز أحد هذين المرشحين قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الداخلي وإثارة التوترات السياسية والاجتماعية، لا سيما وأن كليهما يحمل تاريخاً مثيراً للانقسام في الحياة السياسية البيروفية. ولهذا الغرض، سعت الإدارة العسكرية إلى تنظيم انتخابات جديدة بضمانات أشد وضمن بيئة سياسية مضبوطة، من أجل توجيه نتائج الانتخابات نحو مرشح أكثر قبولاً من قبل المؤسسة العسكرية والنخب الاقتصادية، وهو ما تجسد لاحقاً في فوز فرناندو بيلاوندي تيري في انتخابات عام 1963.(Roberts, 1978)

وبدت فرص بيلوندي الرئاسية أفضل بالتأكيد مما كانت عليه قبل انتخابات عام 1962. كما أدرك قادة القوات المسلحة أنّ إلغاء ترشيحي أودريا وهيا دي لا توري كان من شأنه أن يضعف بلا أدنى شك شرعية بيلوندي بمجرد توليه الرئاسة. بعد فوزه في انتخابات 9 حزيران 1963، وعليه حقق بيلوندي نصراً حاسماً على كل من هيا دي لا توري وأودريا. وأظهر جدول الأصـوات النهائية حصـول بيلوندي على 708.931 صـوتاً أو 39 بالمئة، في حين حصـل هيا دي لا توري على 623.532 صوتاً أو 34.3 بالمئة، وجاء أوديريا بـ 463.325 صوتاً أو 25.5 بالمئة. من بين المرشحين الثلاثة، فقط أوديريا حصل على أصوات أقل مما كان عليه في الانتخابات السابقة. سوى نسبة ضئيلة من إجمالي الأصوات التي تم الإدلاء بها وفتح الطريق أمام مكاسـب بيلوندي الانتخابية. ومع ذلك، في اقتراع الكونغرس، فشـل حزب العمل الشـعبي بزعامة بيلوندي في الحصـول على الأغلبية في مجلس الشيوخ أو مجلس النواب، نظراً لموقف حزبه كأقلية في الكونغرس، حاول بيلوندي إنشاء طريقة عمل مع حزبي هيا دي لا توري وأودريا من أجل الحصـول على أغلبية تشـريعية عاملة. وبعد سلسـلة من المؤتمرات بين بيلوندي وأودريا وهيا دي لا توري أثناء أوائل شـهر تموز 1963، فشـل الرئيس المنتخب في التوصـل إلى اتفاق. كان أحد العناصـر المهمة التي حالت دون التوصل إلى اتفاق هو برنامج الإصلاح الزراعي الذي اقترحه بيلوندي، والذي لم يكن ممثلو أودريا أو هيا دي لا توري على اسـتعداد لدعمه. بعد فشـل جهود بيلوندي لتشـكيل ائتلاف تشـريعي، توصـل حزبي هيا دي لا توري وأدوريا إلى اتفاق في 26 تموز 1963، للسـيطرة على انتخاب أعضـاء الكونغرس في التصـويت في اليوم التالي. وهكذا، فعندما أدى بيلوندي اليمين الدستورية في 28 تموز من العام نفسه، واجه مدة رئاسية مع الكونغرس المعادي له. وفقاً للوعود المتكررة للمجلس العسكري أثناء عامي 1962 و1963، قام الجنرال ليندلي لوبيز بتسليم الوشاح الرئاسي إلى بيلوندي في 28 تموز 1963. من الواضح أنّ المجلس العسكري كان سعيداً بنتائج الانتخابات. (Masteron، 1991، صفحة 197)

تماشـياً مع ما تم ذكره أصـبح بيلوندي رئيسـاً دسـتورياً في حزيران 1963. ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى علاقاته بشـركات النفط الأجنبية،(S.J., 2003) وبدعم من قاعدة سياسية غير متجانسة شملت عناصر من القطاع الأوسط والقوات المسلحة بفارق ضئيل.(John, 1992) وقد تم تنظيم تلك الانتخابات ومراقبتها عن كثب من قبل المجلس العسكري الذي حكم بيرو في المدة 1962-1963، لأنّ العديد من قادة القيادة العسـكرية العليا فضـلوا بيلوندي وتعاطفوا مع ايديولوجيته التكنوقراطية. (Quiroz, 2008, p. 306) خدم حزب بيلوندي تيري الغرض السياسي نفسه في الستينيات مثل حزب التحالف الشـعبي الثوري الأمريكي في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشـرين. وعد بيلاوندي تيري في البداية بالإصـلاح الضـريبي والأراضي والإصلاح الاجتماعي. وكما هو الحال مع المجلس العسكري الذي سبقه، تم تخفيف وعود الحملة الانتخابية أو لم يتم الوفاء بها أبداً. على الرغم من الالتزام الأيديولوجي من جانب النظام الجديد بالإصـلاح والعدالة الاجتماعية، فقد وقع الاقتصـاد بشـكل متزايد تحت السـيطرة الأجنبية، واسـتمرت الاضـطرابات العمالية في المدن، بحلول منتصـف السـتينيات من القرن الماضي. (Kofas، 1996، صفحة 194)

الخاتمة:

ختاماً، تُظهر السياسة الأمريكية تجاه بيرو في تلك المدة استخدامًا فعالًا للأدوات الاقتصادية والدبلوماسية لتحقيق مصالح واشـنطن الجيوسـياسـية. فقد سـعت الولايات المتحدة من خلال قطع العلاقات وفرض القيود الاقتصـادية إلى الضـغط على

الحكومة العسكرية في بيرو، مع إرسال رسائل تحذيرية لدول أمريكا اللاتينية. في المقابل، كانت بيرو تسعى للاستفادة من الاستثمار الأجنبي لتعزيز تنميتها الاقتصادية، رغم التباين في المواقف المحلية. بشكل عام، كانت الاستراتيجيات الأمريكية تهدف إلى ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة بما يخدم أمنها القومي.

الهوامش:

1- آرثر ماير شليسنجر الابن (1917-2007): من أشهر مؤرخي الولايات المتحدة الأمريكية، ومستشار الرؤساء (هاري ترومان، فرانكلين روزفلت، وجون كينيدي)، كان متحدثاً ليبرالياً مؤثراً أثناء إدارة الرئيس كينيدي. كما اشتهر في كتابته عن تاريخ الليبرالية الأمريكية، في عام 1939. خدم في مكتب معلومات الحرب (1942-1943) ومكتب الخدمات الاستراتيجية (1943-1944) إبان الحرب العالمية الثانية، عمل كمساعد خاص للرئيس جون كينيدي (1961-1963). للمزيد ينظر:

1. Brandon Toropov, Encyclopedia of Cold War Politics, Facts On File, Inc., New York, 2000. , Jonah S. Rubin, An Analysis of Eric Hoffer: The True Believer Thoughts on the Nature of Mass Movements, Routledge, London, 2017, p.83.

2-كارلتون بيلز (1893-1979): صحفي أمريكي غزير الإنتاج وجدالي كتب عن السياسة والأحوال الاجتماعية في نصف الكرة الغربي من وجهة نظر اليسار المعارض. لقد كان من أوائل الصحفيين الذين استخدموا بعض الأدوات التحليلية التي تم تطويرها في العلوم الاجتماعية. وهو مساهم منتظم في The Nation، وThe New Republic، وCommon Sense، كما كتب عشرات الكتب، فضلاً عن كتابته العديد من المقالات السياسية. للمزيد ينظر:

Ross Eaman, Historical Dictionary of Journalism, ed.2, Rowman & Littlefield, London, 2021, p.127.

3-Richard J. Walter, Peru and the United States 1960-1975: How Ambassadors Mannaged Foreign Relations in a Turbulent Era, The Pennsylvania State University, Washington, 2010, p.16.

4-Paulo C. Contreras, Struggles for Modernization: Peru and the Unites States 1961-1968, Doctoral thesis, University of Connecticut, UMI Publishing, 2011, 109.

5-Richard J. Walter, Op. Cit., p.17.

6-Paulo C. Contreras, Op. Cit., p.111-112.

7-Richard J. Walter, Op. Cit., p.17.

Henry Dietz, Urban Poverty Political Participation and the State Lima 1970-1990, The University of Pittsburgh Press, Washington, 1998, pp.46-47.

8-Paulo C. Contreras, Op. Cit., pp.114-115.

10-Alex Roberto Hybel, The Making of Flawed Democracies in the Americas: The United States-Chile-Argentina- and Peru, Palgrave Macmillan, London, 2020, p.132.

11-Paulo C. Contreras, Op. Cit., pp.114-115.

12-Henry Dietz, Op. Cit., p.46-47.

13-Joseph F. Thorning, What Happened in Peru?, Vol.125, No.3, Wiley, 1962, p.171.

14-John V. Kafos, Foreign Debt and Underdevelopment: U.S.-Peru Economic Relations 1930-1970, University Press of America, New York, 1996, p.193.

15-Paulo C. Contreras, Op. Cit., p.129.

16- آرتورو فروندیزي (1908-1995): كان محامياً ومحاضـراً جامعياً، وناقداً ومنافسـاً للبيرونيين إبان الخمسـينيات. ترشـح لمنصـب نائب الرئيس عن الحزب الراديكالي في عام 1951. وسـاعدته قوميته الاقتصـادية وتحديه الصـريح للنظام على أن يصـبح زعيماً للمعارضـة المناهضـة للبيرونية، وفي عام 1958، أصـبح مرشـحاً رئاسـياً ناجحاً للأرجنتين على رأس حزب الاتحاد الراديكالي (الاتحاد المدني الراديكالي المتعنت، أو UCRI) أثناء الأعوام (1958-1962).. أطيح به بانقلاب عسـكري عام 1962. للمزيد ينظر:

Daniel K. Lewis, The History of Argentina, St. Martin's Publishing Group, New York, 2003, p.190.

17-Richard J. Walter, Op. Cit., p.18-19.

18-Alex Roberto Hybel, Op. Cit., p.132.

19-Richard J. Walter, Op. Cit., p.19.

20-Victor Bulmer Thomas and James Dunkerley, Op. Cit., p.107.

21-Paulo C. Contreras, Op. Cit., p.122-123.

22-Stephen G. Rabe, The most Dangerous Area in the World: John F. Kennedy Confronts Communist Revolution in Latin America, The University of North Carolina Press, Washington, 1999, p.116.

23-George D.E. Philip, The Rise and Fall of the Peruvian Military Radicals 1968-1979, Bloomsbury, London, 2015, p.56.

24- جون فيليبس سايلور (1908-1973): ولد عام 1908. وبعد حصـوله على شـهادة في القانون، عمل في شركة والده حتى انضـمامه إلى البحرية الأمريكية للخدمة في الحرب العالمية الثانية. وفي وقت لاحق، ومع انتخابه لعضـوية مجلس النواب في عام 1949، أصـبح سـايلور مناصـراً للقضـايا البيئية. كان له دور فعال في إقرار القانون الوطني للأنهار البرية والمناظر الطبيعية، الذي وقعه الرئيس في 2 تشرين الأول 1968. ليندون جونسون. خدم سايلور كعضـو في الكونغرس الأمريكي لمدة 24 عاماً حتى وفاته في عام 1973. للمزيد ينظر:

Lyndee Jobe Henderson and R. Dean Jobe, Images of America Johnstown, Arcadia Publishing, London, 2003, p.46.

25- باري موريس غولدووتر (1909-1998): ولد السـناتور باري في فينيكس-أريزونا عام 1909، خدم في سـلاح الجو بالجيش الأمريكي (1941-1945)، كان باري عضـواً في مجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية أريزونا صـريحاً ومثيراً للجدل لمدة خمس دورات، وكان مرشح الحزب الجمهوري لمنصب الرئيس في عام 1964. ارتكزت فلسفة غولدووتر السياسية على

تقليص دور الحكومة في الداخل ومحاربة الشيوعية في الخارج. وخدم في مجلس الشيوخ مرة أخرى (1969-1987)، وتقاعد عام 1987، بسبب تدهور صحته وتوفي في 29 أيار 1998. للمزيد ينظر:

David S. Kidder and Noah D. Oppenheim, The in Tellectual Devotional: Modern Culyure, Rodale, New York, 2008, p.155; Mitchell K. Hall, Historical Dictionary of the Nixon-Ford Era, Scarecrow Press, London, 2008, pp.93-94.

26-Richard J. Walter, Op. Cit., pp.19-20.

27-George M. Ingram, Op. Cit., p.69.

[28]- ريكاردو بيريز غودوي (1905-1982): رئيس البيرو (19 يوليو 1962 -3 اذار 1963). ولد غودوي في 9 حزيران 1905. التحق بالمدرسة العسكرية وانضم إلى الجيش البيروفي. تم تعيينه مراقباً عاماً للجيش عام 1958 وأصبح رئيساً لأركان القوات المسلحة عام 1960. قام غودوي بانقلاب أطيح فيه بالرئيس مانويل برادو. أصبح الجنرال بيريز جودوي رئيساً للمجلس العسكري الحاكم في 19 تموز 1962. وتم إجباره على ترك منصبه من قبل المجلس العسكري في 3 اذار 1963. للمزيد ينظر:

Harris M. Lentz, Heads of States and Governments since 1945, Routledge, New York, 2013, p.160.

29-John V. Kafos, Op. Cit., p193.

[30]-Timothy Naftali and others, The Presidential Recordings John F. Kennedy: The Great Crises, Vol.1, The Miller Center of Public Affairs, New York, 2001, p.287-288.

31-F.R.U.S., Diplomacy Papers, Central Intelligence Agency, Insurgency Threat in Peru, Office of Current Intelligence 23 January 1963, No.0595/63, p.1-2.

32-Paulo C. Contreras, Op. Cit., p.138.

[33]-Allen Wells, Latin America's Democratic Crusade: The Transnational Struggle Against Dictatorship 1920s -1960s, Yale University Press, U.S., 2023, p.529.

34-Daniel M. Masterson, Op. Cit., p.184.

35-Paulo C. Contreras, Op. Cit., p.140-142.

36-Daniel M. Masterson, Op. Cit., p.185.

37-Paulo Drinot, Peru in Theory, Palgrave Macmillan, U.S., 2014, p.59.

38-Daniel M. Masterson, Op. Cit., p.186.

39-Daniel M. Masterson, Op. Cit., p.186-188.

[40]-John Pakoton, The Statesman's Year-Book Historical Companion, Palgrave Macmillan, UK, 1988, p.204.

41-Daniel M. Masterson, Op. Cit., p.189.

42-Victor Bulmer Thomas and James Dunkerley, Op. Cit., pp.107-108.

43-Daniel M. Masterson, Op. Cit., p.187.

44-Charles T. Goodsell, American Corporations and Peruvian Politics, Harvard University Press, Washington, 1974, p.9.

45-Norman Long and Bryan R. Roberts, Peasant Cooperation and Capitalist Expansion in Central Peru, The University of Texas Press, Austin, 1978, p.171.

46-Daniel M. Masterson, Op. Cit., p197.

47-Tom Powers S.J., The Call of God: Women Doing Theologein Peru, State University of New York Press, New York, 2003, p.14.

48-Ronald Bruce St John, Op. Cit., 195.

49-Alfonso W. Quiroz, Corrupt Circles: A History of Unbound Graft in Peru, Woodrow Wilson Center Press, Washington, D.C., 2008, P.306.